

الجمالة

تَعْرِيفُهَا: الجمالة ؛ عقد على منفعة يُظَنُّ حصولها ؛ كمن يلتزم بجعل^(١) معين لمن يرد عليه متاعه الضائع ، أو دابته الشاردة ، أو يبنى له هذا الحائط ، أو يحفر له هذه البئر حتى يصل إلى الماء ، أو يُحَفِّظ ابنه القرآن ، أو يعالج المريض حتى يبرأ ، أو يفوز في مسابقة كذا . . . إلخ .

مشروعيتها: والأصل في مشروعيتها قول الله - سبحانه - : ﴿وَلَمَن جَاءَ يَدُهُ جَمْدٌ بَعِيرٌ^(٢) وَأَنَا يَدُهُ زَعِيمٌ^(٣)﴾ [يوسف : ٧٢] . ولأن الرسول ﷺ أجاز أخذ الجعل على الرقية بأم القرآن ، كما تقدم في «باب الإجارة» . وقد أُجيزت للضرورة ، ولهذا جاز فيها من الجهالة ما لم يجز في غيرها ، فإنه يجوز أن يكون العمل مجهولاً . ولا يشترط في عقد الجمالة حضور المتعاقدين كغيره من العقود ؛ لقول الله تعالى : ﴿وَلَمَن جَاءَ يَدُهُ جَمْدٌ بَعِيرٌ﴾ . والجمالة عقد من العقود الجائزة التي يجوز لأحد المتعاقدين فسخه . ومن حق المجعول له أن يفسخه قبل الشروع في العمل ، كما أن له أن يفسخه بعد الشروع إذا رضي بإسقاط حقه . أما الجاعل ، فليس له أن يفسخه إذا شرع المجعول له في العمل . وقد منعها بعض الفقهاء منهم ابن حزم ، قال في «المحلى» : لا يجوز الحكم بالجعل على أحد ، فمن قال لآخر : إن جئتني بعدي الآبق ، فلك علي دينار . أو قال : إن فعلت كذا وكذا ، فلك درهم . أو ما أشبه ذلك ، فجاءه بذلك ، أو هتف وأشهد على نفسه : من جاءني بكذا ، فله كذا . فجاءه به . لم يقض عليه بشيء ، ويستحب لو وفى بوعده . وكذلك من جاء بآبق فلا يقضى له بشيء ؛ سواء عرف بالجميء بالإباق أو لم يعرف بذلك ، إلا أن يستأجره على طلبه مدة معروفة ، أو ليأتيه به من مكان معروف ، فيجب له ما استأجره به . وأوجب قوم الجعل وألزموه الجاعل ، واحتجوا بقول الله - تعالى - : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة : ١] . ويقول يوسف عليه السلام : ﴿قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ أَلَمَلِكِ وَلَمَن جَاءَ يَدُهُ جَمْدٌ بَعِيرٌ وَأَنَا يَدُهُ زَعِيمٌ^(٧٢)﴾ [يوسف : ٧٢] وبحديث الذي رقى على قطيع من الغنم . انتهى .

(١) الجعل : ما يعطى مقابل عمل .

(٢) البعير : الجمل .

(٣) الزعيم : الكفيل .